العولمة و آثارها على حرية تداول المعلومات الإعلامية

بقلم
د/ اسعيداني سلامي (*)

ملخص

إن عصر العولمة هو عصر التقنية بصفة عامة وعصر تقنية الإعلام والاتصال بصفة خاصة، والتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي عرفه ويعرفه عالمنا اليوم بأبعاده لا يسلم من كونه أداة تُستغل للحد من حرية تداول المعلومات الإعلامية، وكل أنواع الاستغلال في جميع مجالات الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية عامة.

الكلمات المفتاحية: العولمة - الإعلام – المعلومات– الاتصال.

مقدمة

تقاس قوة الدولة بقوة ما تمتلكه من معارف ومعلومات؛ حيث أصبحت المعلومة هي السلاح الذي يفصل بين نجاح أي دولة وبين فشلها، من هنا وجب على أفراد المجتمع أن يكونوا قادرين على تلقي المعلومة أو الحصول عليها وفي الوقت نفسه قادرين على تفسير تلك المعلومات باستخدام التقنية الحديثة.

إن الثورة المعلوماتية المتسارعة تتطلب من أفراد المجتمع أن يكونوا مدركين لأهمية المعلومة، بل وقادرين على المساهمة في هذه الثروة المعرفية بما يخدم مصالح الدولة ويحل مشاكلها ويعزز وجودها، وهذا يستدعى تعزيز المعرفة في المجتمع من خلال إبراز أهميتها ومعرفة كيفية التعامل معها ومعرفة مصادرها، ومن الضروري أن توفر الدولة قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتدفق المعلومات وانسيابها بين جهات الدولة المختلفة والمواطنين.

وهذا يؤكد أنه لابد أن تكون هناك حرية لإتاحة البيانات والمعلومات وتداولها لكافة أفراد المجتمع، وذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا الانترنت وتدفق المعلومات من خلال كافة وسائل الإعلام والاتصال المتاحة، والتي جعلت كل الأنشطة البشرية

(*) أستاذ محاضر بقسم الإعلام ـ جامعة المسيلة.

تعتمد على البيانات والمعلومات التي توفرها؛ لأنها أصبحت رفيقة لحياة البشر، وعملت على تحرير الإنسان من قيود المكان وتوسيع دائرته المعرفية ليكون في أكثر من مكان في الوقت نفسه، بالإضافة إلى أهميتها ومدى تأثيرها القوي على صناع القرار ليس فقط على مستوى الدولة بل أيضا على مستوى المجتمع والمنظمة والفرد نفسه؛ لذا فقد تم إعداد هذه الورقة العلمية لما يمثله موضوع حرية تداول المعلومات من أهمية قصوى على المستوى الدولي، وقد تضمنت الآثار والقيود القانونية على حرية تداول المعلومات وكذلك الإطار التشريعي والقانوني والعولمة وأثرها القانوني عليها، ونبذة عن بعض تجارب الدول في مجال إصدار قانون حرية تداول المعلومات، والمشاكل والمعوقات التي تواجه المواطنين في حرية تداول المعلومات وما يجب عمله لمواجهة تلك المشاكل والمعوقات من خلال هذه الورقة العلمية التي نستعرض فيها المحور المهم: العولمة و آثارها على حرية تداول المعلومات.

هناك الكثير من السياسات والمتغيرات العالمية التي تؤثر وتنعكس نتائجها على مختلف مناحي الحياة البشرية على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، السياسي والإعلامي وخاصة منه الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها، أكثر هذه المتغيرات انتشاراً وشيوعاً هي تلك الظاهرة التي أطلق عليها: الكوكبة أو العولمة. وقبل أن نتعرف على بعض آثار هذه الأخيرة لا بد لنا من التوقف عند الأدوات التي ارتكزت وما زالت ترتكز عليها من أجل السير في تحقيق الأهداف المخطط لها من خلال هذه الظاهرة، ومن ثم نتطرق إلى الآثار الناجمة عن العولمة، وأخيراً نتطرق إلى العلاقة بين العولمة وحرية تداول المعلومات.

1. العولمة: الماهية والأبعاد

أولا. مدخل تعريفي للعولمة:

من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف جامع مانع للعولمة، وذلك لكثرة الرؤى حولها، والتي تتأثر باتجاهات الباحثين ومواقفهم منها. ولكي نضع لمفهوم العولمة إطاراً عاماً، نستعرض بعض التعاريف والأقوال التي تناولها الباحثون:

– العولمة ترجمة للمصطلح الإنجليزي Globalization وهي تعني إكساب الشيء طابع العالمية.[1]

– العولمة مشروع حضاري غربي متكامل البنيات، أوجده التلاقي بين التطلعات والحاجات الغربية من جانب، والإمكانات المادية الهائلة التي أوجدتها الطفرات الكبيرة في تقنيات الاتصال والمعلومات والصناعات المتقدمة من جانب آخر.[2]

يقصد الغرب بمصطلح العولمة Global أو Universal أن الغرب قد حقق أهدافاً عالية في مجال التكنولوجيا والكمبيوتر، فتطور خلال السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في حقل الاتصالات، والمعلومات، والإنترنت، وحقق الكثير من الإنجازات. أما المنظور الأمريكي للعولمة فإنه يجمع

بين أمور التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والسلوك والقيم والأخلاق، أي لا يريد أن يسيطر على الجوانب المادية فحسب، إنما يتعدى ذلك إلى القيم الاجتماعية للشعوب.[3]

ونرى ثمة فرقاً بين العالمية والعولمة، فالعالمية تفتح الخصوصية، وترتقي بها إلى ما هو عالمي وكوني، أي أنها تعتبر قاسماً مشتركاً تنفذ من خلاله رؤية تعبر عن وجهة نظر تستوعب جميع الثقافات والتكتلات والآراء، في إطار التساوي في التعايش بين بني الإنسان. أما العولمة فهي تعبِّر عن وجهة نظر خاصة تريد أن تبسط سيطرتها على الرؤى الأخرى على المستوى الإقليمي أو العالمي.

ويجب أن تفهم العولمة في سياق التطور السياسي للإنسانية، ولا ينبغي تعميمها على المستقبل، إذ لم تكن حقيقةً في الماضي، وكما رأى الناس انهيار الماركسية بأم أعينهم، بعد أن روج لها دعاتها واعتبروها أنموذجاً فكرياً يحمل حل المشكلات الاقتصادية والسياسية في العالم، فإن العولمة تأخذ دورها كأحد حلقات ذلك التطور.[4] فكلما تغيرت المعطيات في النظام العالمي ظهر تطور جديد.

ثانياً. أبعاد العولمة ذات الارتباط بالبعد الاتصالي:

لتغلغل العولمة، وتشعبها في شتى مناحي الحياة ، نتطرق هنا باختصار إلى أبعادها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية؛ وذلك لارتباطها جميعاً بالبعد الاتصالي –الذي سنتناوله بتفصيلٍ أكثر– إذ إن هذه الأبعاد الثلاثة تتخذ من الإعلام والاتصالات الحديثة – وعلى رأسها القنوات الفضائية التلفزيونية – وسيلة أساسية لتجد طريقها إلى التغلغل والتطبيق.

أ– البعد الاقتصادي:

وهو البعد الأكثر بروزاً في أبعاد العولمة، إذ إن مفهوم العولمة قد كرسته اتفاقية اقتصادية هي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات General Agreement for Trade and Tariffs التي عرفت اختصاراً بالجات GATT.

لقد بدأت مفاوضات تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وإنشاء منظمة الأمم المتحدة، وطال أمد هذه المفاوضات نظراً لتضارب المصالح، واختلاف وجهات النظر، فلما تعثرت، رُؤِيَ عقد اتفاقية مؤقتة لحين الانتهاء من المفاوضات، و استمرت المفاوضات على مدى نصف قرن إلى أن تم التوصل إلى صيغة وُقِّع عليها في المغرب عام 1993م، وقد شارك فيها مندوبو جميع دول العالم بما في ذلك الدول الإسلامية ودول العالم الثالث.[5]

وبناءً على هذه الاتفاقية، يتم إلغاء الرسوم الجمركية، وغيرها من القيود ليصبح العالم سوقاً واحدة، ومن ثم يتسنى للشركات أن تقيم المصانع، وغيرها من الأنشطة التجارية في أيِّ مكانٍ شاءت من العالم، كما يمكن تحويل ملكية الدولة إلى القطاع الخاص، في إطار ما يسمى بـ(الخصخصة)، وتحرير أسواق المال والأوراق المالية من أيِّ قيود.

ومن ثم فإن هذه الاتفاقية تتيح للدول الغنية – وهي صاحبة رأس المال – أن تسيطر على الدول الفقيرة من خلال شركاتها العاملة هناك.

ب– البعد السياسي:

إن الحماية الاقتصادية التي تجدها الشركات الأجنبية داخل الدول، تنعكس على النظام السياسي لهذه الدول، إذ تؤدي إلى تقليص دور الدولة وتراجعه أمام تلك الشركات، التي تتحرك بدعم ومساندة القوانين الدولية، ومن ثم تتدخل الدول الأجنبية لحماية شركاتها، فتظهر انعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية عامةً في الدولة، ويكون ذلك أكثر وضوحاً في الدول النامية، حيث يتم الحديث عن الديمقراطية، والحريات العامة، وحرية الإعلام. ويتبعه الحديث عن قوانين الدولة، وأنظمتها تجاه الأقليات، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وغير ذلك مما يسفر عن الأهداف والأبعاد السياسية جرَّاء الاتفاقيات الاقتصادية.

ج– البعد الثقافي:

من أهداف العولمة في المجال الثقافي، أن يسير البشر على النمط الغربي، ووفق تقاليده وسلوكاته، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في أنشطة المؤسسات الغربية في الدول النامية، وعلى سبيل المثال ما تقوم به هيئة المعونة الأمريكية، والمعونة الأسترالية، وسيدا كندا وهي تتبع للحكومة الكندية، ودانيدا الدنمارك، وفنلندا، ونو رادا النرويج، وسيدا السويد، وغيرها. والمؤسسات المذكورة توفر التمويل للجمعيات الأهلية النسائية في دول العالم الثالث، مستغلةً ندرة مواردها. ومما يشير إلى الاتجاه الاستغلالي لهذه المؤسسات، أن تمويلها قاصر على الدول الفقيرة، كمصر، والمغرب، وتونس، والجزائر، والسودان، وموريتانيا. ولإضفاء الهدف الثقافي لمؤسسات التمويل، فإنها لا تغيب عن النشاط الثقافي لهذه الجمعيات، بل تنفذ للمشاركة في الأنشطة المختلفة كالمؤتمرات، والمعارض، والمحاضرات.[6]

ومن الأنشطة التي تعتبر مظهراً من مظاهر السيطرة الثقافية أيضاً، مؤتمرات المرأة العالمية، كمؤتمر بكين الذي انعقد في عام 1995م، والذي خرج بوثيقة مشهورة تدعو إلى:

– إلغاء التحفظات التي تستند إلى أساس ديني أو حضاري.

– اعتبار أن الأسرة والأمومة والزواج من أسباب قهر المرأة، وأن حق الإنجاب حق مكفول للأفراد والمتزوجين على حدٍ سواء. وقد خاطبت الوثيقة مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لضمان تطبيقها.

ومن انعكاسات العولمة على الجانب الثقافي ما بدا واضحاً في مؤتمرات الأمم المتحدة ، كمؤتمر الأمم المتحدة للسكان الذي انعقد في القاهرة عام 1992م ، ومؤتمر حقوق الإنسان الذي انعقد

في فيينا عام 1993م، والتي كشفت عن تغليب معايير الثقافة الغربية.[7]

ويبدو واضحاً أن ما تخرج به مثل تلك المؤتمرات من مقررات، وما تقوم به مؤسسات التمويل الغربية من أنشطة ينم عن انعكاس حقيقي لمفهوم العولمة في بعدها الثقافي.

ثالثا. البعد الإعلامي للعولمة كأهم بعد في الأنساق الاجتماعية

يعد الإعلام في حد ذاته بعداً مهماً للعولمة، كما يعتبر أيضاً آلية من الآليات التي لا يمكن الاستغناء عنها في تنفيذ الأبعاد الأخرى للعولمة، (وإن من القوى الرئيسة التي تعتمد عليها العولمة، عالمية الاتصالات التي تترتب على تطور تقنيات الأقمار الصناعية).[8] ومن هنا يبرز دور القنوات الفضائية التلفزيونية. بصفةٍ خاصة. في ترسيخ العولمة.

ومقصود العولمة الذي يطفو إلى السطح هو إزالة الحواجز والحدود بين الثقافات وحركة الاقتصاد والمجتمع وإتاحتها للجميع على طول العالم وعرضه. وهذا أمر مقبول من حيث النظرة العامة. لكن السؤال المطروح هو: هل ستكون هناك عدالة في إتاحة تلك القضايا للجميع؟ وبإمكانيات متساوية؟ وأجهزة اتصال متكافئة؟

وفي الواقع أن العولمة هي الآلة التي يريد بها الغرب طمس قسمات الشعوب، وتشكيلها حسب رؤيته، ويريد أن يسير العالم وفق مفاهيمه تجاه قضايا الاقتصاد، الثقافة، السياسة، الأمن، السلام، وحقوق الإنسان والحرية...الخ. ولكن من المعروف أن لكل أمة مفاهيم، ورؤى، واتجاهات تقيس عليها تلك القضايا.

من هنا تجد وسائل الاتصال للأمم والشعوب الأخرى المضاهية للعولمة، نفسها أمام تحدٍ كبير، وهو تأثير تيارات العولمة المتعددة، والمتشعبة، والمتداخلة. والتي لا تعترف في الواقع. بأيٍّ ثقافة غير الثقافة الغربية، ذلك وإن (بعض الكتاب الأمريكيين يحاولون الإيحاء بأن ثقافات البلاد الأخرى هي ثقافات تقليدية غير ملائمة؛ لأنها إما ثقافات نخبة أو صفوة، أو ثقافات مكبلة بالقيود، أو هي ثقافات ذات توجهات دينية).[9]

2. أدوات العولمة وأهدافها:

لقد اعتمدت الدول الرأسمالية على خلق وتسخير مجموعة من الأدوات المساعدة على نشر وتجسيد وتكريس السياسات التي تنجم عن ظاهرة العولمة وفرضها وأحياناً بالقوة، ومن أهم هذه الأدوات:

أولا. الشركات متعددة الجنسيات

تشكل الشركات متعددة الجنسية أو ما تسمى العابرة للقارات القوة المحركة للعولمة بشكل عام، ولعولمة الإنتاج بشكل خاص، فهذه الشركات التي تواجه ركوداً في الطلب وارتفاعا حاداً في كلفة الإنتاج تنقل قواعد إنتاجها إلى الدول النامية حيث تشهد أسواق السلع والخدمات نمواً ملحوظاً،[10] بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التي تمنحها الدول النامية لهذه

الشركات. وهذه الشركات المتعددة الجنسية عبارة عن مجموعة من الشركات التي تعمل في مجال معين وفي بلدان وأقاليم مختلفة والتي اتّحدت لتشكل شركة كبيرة وضخمة مقرها في دولة معينة ومجال عملها في مختلف دول العالم، لتشكل تيارا اقتصاديا كبيرا يحد ويوقف عمل المؤسسات الصغيرة ويتجاوز الحدود الإقليمية، وقد وصل عددها في عام (1998) إلى حوالي 40 ألف شركة، بلغت إيرادات أكبر (500) شركة منها عام 1996 م نحو (11000) مليار دولار، وهذا ما شكل (44٪) من الناتج المحلي العالمي الذي وصل إلى نحو (23000) مليار دولار (الوطن العربي 576 مليار دولار)، وتسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات،[11] فرقم الأعمال لشركة جنرال موتورز على سبيل المثال، هو أعلى من الناتج القومي الخام لبعض البلدان مثل السعودية، وتركيا وبولونيا فكيف إذا ما قورنت نتائج أعمالها مع الناتج القومي للدول الإفريقية؟

ثانياً. منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي

منظمة التجارة العالمية هي منظمة منبثقة عن اتفاقية الغات، وهي تجسيد للاتجاه البارز نحو محاولة تحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة لا تعرف الحواجز أمام حركة السلع (مادية أو خدمية أو تكنولوجية) وحركة رأس المال وهو ما يتضمن تحويل العالم إلى حقل قانوني واحد تتوحد فيه القواعد الموضوعية التي تحكم المعاملات التجارية والمالية الدولية.[12]

و تقوم وظيفة منظمة التجارة الدولية على ثلاثة مبادئ أساسية وهي :

أ- تحرير التجارة الدولية من القيود.

ب – عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية، وهو المبدأ المعروف بأولى الدول بالرعاية، والمساواة بين كل البلدان.

ج – تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية، وذلك بتحريم أن تقوم دولة بإغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلي، كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر مخفض.[13] وفي الوقت الذي شجعت فيه الدول الصناعية المتقدمة المنافسة والأسواق الحرة، تبنت الدول الصناعية نفسها ومنها الولايات المتحدة مبدأ التجارة المدارة، وتقييد الأسواق (من خلال قوانين حماية المنتجات الوطنية أو فرض الرسوم والضرائب المرتفعة على البضائع الأجنبية المنافسة ودعم المنتجات المحلية) عندما تتعرض مصالحها للخطر.

أما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير فيعد من أهم أدوات وأركان ترسيخ مصطلح العولمة والنظام الاقتصادي المعاصر من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي،

وبرنامج التكيف الهيكلي، فصندوق النقد الدولي يتابع ويشرف على تنفيذ ما يلي :

أ – برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تعتمد فكرته على تحليل العلاقة بين مشاكل المديونية المتراكمة، والتعديلات في هيكل الاقتصاد وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة في الآجال القصيرة. ويلاحظ أن صندوق النقد الدولي بشكل عام ينصح الدول التي تعاني من بعض الاختلالات الهيكلية أو التي تعاني من المديونية المرتفعة وتطلب الاقتراض منه والتي تريد معالجة هذه الاختلالات الهيكلية بما يلي:

– العمل على الحد من الإنفاق العام على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والدفاع.

– التحكم بالسيولة النقدية بالعمل على السيطرة على عرض النقد والائتمان المحلي بما في ذلك زيادة الفائدة على الودائع المحلية.

– العمل على تخفيض مستويات الأجور المحلية.[14]

ب – برنامج التكيف الهيكلي: يشرف البنك الدولي على متابعة تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي من خلال الاعتماد على مفاهيم النظرية الاقتصادية في تخصيص وتوزيع الموارد، وأهم الإجراءات التي يلح عليها البنك الدولي والتي تفيد في تطبيق هذا البرنامج تتركز على المطالبة بما يلي :

– الحد من الملكية العامة على حساب توسيع القطاع الخاص وتحميل مسؤولي البنك الدولي القطاع العام مسؤولية التشوهات الهيكلية والاختلالات الاقتصادية الداخلية.

– يرى البنك الدولي ضرورة العمل على تحرير التجارة وزيادة الصادرات؛ لأنها في رأيه شرط أساسي لزيادة الإنتاجية، كما يؤكد ضرورة المنافسة وتخفيض الرسوم الجمركية، والعمل على التوسع في تمثيل الوكالات الأجنبية.

ثالثاً. ثورة الاتصالات والمعلوماتية

تعد ثورة الاتصالات والمعلوماتية اليوم من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول الرأسمالية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً في فرض ونشر سياساتها المتعولمة من خلال جعل العالم كقرية صغيرة؛ بحيث أضحى الذي يحكم العالم اليوم هو قوة المعرفة والمعلوماتية، وتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة بعد أن كان اقتصاداً معتمداً على الاستخدام الكثيف لرأس المال وكثيف الاستخدام للعمالة؛ وذلك بفضل ثورة المعلومات والتقانة المتعددة الوسائط. وتجدر الإشارة إلى أن أوراق اللعبة المعرفية والتقنية التكنولوجية اليوم إنما هي في يد (12٪) من سكان العالم: "الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الموحدة، اليابان" التي تسيطر على أكثر من (90٪) من حجم التجارة العالمية، وجاءت شبكات الانترنيت لتضيف وسيلة تسهم في تعزيز فكرة العولمة وسياساتها، وكذلك ساعدت ثورة الاتصالات هذه على

عولمة الإعلام من خلال انتشار الفضائيات التي تعمل على نشر القيم والسلوك الاستهلاكي الذي تعمل من أجل نشره قوى العولمة.

3. مظاهر تأثير العولمة في الحصول على المعلومات وتداولها:

إن العولمة التي تتحكم في الحصول على المعلومات و تداولها جاءت من أجل هدف واضح له علاقة مرتبطة بالتدفق الإعلامي الحر، من أجل السيطرة على مخزون المعلومات العالمي. إن ظاهرة سيطرة العولمة على التدفق الإعلامي الحر Free Flow of Information ليست وليدة الأمس بل بدأت تأخذ مكانها دولياً خلال الحرب العالمية الثانية، وهو الوقت الذي برزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مؤثرة في العالم، وقد انعكست تلك القوة على ما تم إبرامه من معاهدات بين الدول أثناء وبعد الحرب؛ مما أدى إلى صبغ تلك المعاهدات بالصبغة الغربية. ومن مركز القوة هذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض نظامها الحر لتدفق المعلومات، ليصبح أساساً لتدفق المعلومات على المستوى الدولي، وفي عام 1946م أصدرت الأمم المتحدة الإعلان الخاص بحرية تدفق المعلومات Declaration on Freedom of Information.[15]

أولا. تدفق المعلومات أحادي الاتجاه واختلالها:

في ظل طموح الدول الغربية عامةً، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، ورغبتها في بث ثقافتها وإيديولوجيتها ومراميها الاقتصادية، وفي ظل امتلاكها للآلة الإعلامية الحديثة، وتقنياتها المساعدة المتمثلة في الأقمار الاصطناعية وغيرها، ومن ثم ظهور القنوات الفضائية التلفزيونية، فإن كل هذه المعطيات جعلت المعلومات تسير في اتجاهٍ واحد، من الشمال إلى الجنوب، ومن الغرب إلى الشرق، أي من الدول الغنية تجاه الدول النامية. ومن ثم فإن إعلان حرية تدفق المعلومات قد صار أحادي الاتجاه.

وقد أكدت اليونسكو UNESCO أن المعلومات تتدفق في اتجاهٍ واحد، وذلك في تقريرها الذي جاء فيه: (إننا نعتقد أن ما يعرف باسم التدفق الحر للإعلام هو في حقيقة الأمر تدفق في اتجاهٍ واحد، وليس تبادلاً حقيقياً للمعلومات).[16]

وتتعرض الدول العربية كغيرها من دول العالم الثالث إلى ذلك التدفق أحادي الاتجاه، خاصةً وأن للدول الغنية طموحات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والجزيرة العربية تملي عليها لأن يسير هذا التدفق صوب المنطقة على وجه الخصوص.

رغم هذا التدفق الهائل للمعلومات، هناك عدم توازن في انسيابها، ليس بين الدول الغنية من جهة والدول النامية من جهةٍ أخرى فحسب، وإنما أيضاً بين الدول ذات الأفكار والإيديولوجيات، وهي أهم مظاهر العولمة وتأثيراتها على تداول المعلومات العالمية، مثل ما

حدث بين الدول الرأسمالية والاشتراكية. وهناك اختلال بين الدول النامية نفسها، حسب التفاوت بينها في القوة والمصالح والسياسات.

كذلك هناك اختلال كمي بين الدول النامية في المواد الإعلامية، كالاختلال بين الأنباء السياسية من جهة، والأنباء الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من جهةٍ أخرى؛ حيث يظهر طغيان الأنباء السياسية على غيرها.

كما أن هناك اختلال نوعي بين ما يطلق عليه الأنباء السارة والأنباء السيئة؛ إذ تغطي أنباء الدول الغنية الإنجازات والابتكارات ومظاهر التطور والتقدم، بينما تظهر أنباء الدول النامية من بوابة الأزمات، أو ما يسمى بأخبار الأزمات Crisis News، كالحروب والانقلابات والمجاعات والفيضانات والزلازل...الخ .

أما عن تدفق المعلومات و تداولها على نطاق الدول العربية، فهناك إمكانية لتدفق المعلومات بينها بشكلٍ متوازن، فمن المفترض أن يشكل انتشار القنوات الفضائية فيها أرضاً خصبة تحول دون أن يكون ذلك التدفق مخلاً؛ لأن القرب الجغرافي بين هذه الدول، والصلات الثقافية والدينية بينها، واللغة، وحجم السكان، كلها عوامل تؤهل لعدم الاختلال في تدفق المعلومات، لكن عدم الاستقرار السياسي، والتبعية الإعلامية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية للغرب – في معظم الدول العربية – تجعل ذلك التوازن أمراً صعب المنال.

ثانياً. احتكار المعلومات:

توفر القنوات التلفزيونية التي تبث عبر الأقمار الاصطناعية الكثير من المعلومات التي تخدم التنمية، وتسهم في ترقية المجتمعات، وتفتح للإنسان آفاق المعرفة والتطور في شتى مناحي الحياة، ولا ريب في أن أي دولة نامية بحاجة إلى المعلومات التي تساعدها على التخطيط لبرامجها التنموية، واكتشاف ما تحويه أرضها من إمكانات اقتصادية مختلفة.

لكن هذه المعلومات تبقى حكراً على الدول الغنية، حيث تتعامل معها كسلعة لا يمكن إتاحتها إلا للشركات التابعة لتلك الدول، والتي تقوم بدورها في البحث عن استثمارات في الدول النامية بناءً على تلك المعلومات، التي ربما تريد الدولة المتعلقة بها كتمانها لظروفها الخاصة، أو ربما لا تكون على علمٍ بها أصلاً، ومن ثم ينوب الضرر البلدان النامية من خلال العقود التي تبرم معها من قبل تلك الشركات.[17] لقد أصبح تعبير (العلم السري) تعبيراً عادياً في قاموس الدول الغربية، يستخدم هذا التعبير ليبرر استثناء بعض مجالات البحث العلمي من قانون حرية المعلومات باعتبار أن البوح به قد يضر بالمصالح الأمنية والاقتصادية.[18]

ثالثاً. عولمة وكالات الأنباء للتحكم في النظام الإعلامي والمعلومات الدولي:

لم يقتصر احتكار المعلومات على تلك المعلومات التي يُبرر احتكارها على أنها تتعلق بالمصالح الأمنية والاقتصادية فحسب، بل انعكس ذلك على الأخبار وغيرها من المعلومات. خاصةً وأن وكالات الأنباء العالمية وهي آسوشيتد برس Associated Press ويونايتد برس إنترناشونال United Press International الأمريكيتين، ورويترز Reuters الإنجليزية، ووكالة الصحافة الفرنسية France Press Agency تسيطر على 80٪ من المعلومات المتداولة دولياً، و90٪ من كمية الأخبار المتداولة على مسرح الأحداث العالمية.[19] وذلك رغم انتشار العديد من وكالات الأنباء الوطنية حول العالم.

وعلى رأس هذه الوكالات وكالات الأنباء الدولية، وذلك لما لها من وسائل تكنولوجية، وكوادر بشرية، وقدرة على جمع المعلومات وتوزيع الأنباء عبر العالم بلغات متعددة. ولكلٍ من هذه الوكالات مكاتب في أكثر من مائة دولة، وتستخدم آلاف الموظفين، وتعمل على مدار الساعة، وتوزع خدماتها للوكالات المحلية، ولمحطات التلفزيون والإذاعة على طول العالم وعرضه، ومن ثم فإن الدول العربية تعتمد في استقاء أنبائها بشكل أساسي على هذه الوكالات، (في الوقت الذي أثبتت فيه الأبحاث العلمية تحيز هذه الوكالات ضد الدول العربية ودول العالم الثالث عموماً).[20] يتم هذا في غياب وكالات أنباء تمتلك شبكة مراسلين خاصة بها في الدول العربية، إذ تعتمد بشكل أساسي على الاشتراك في وكالات الأنباء العالمية. وهذا يؤكد القول بأن (جميع دول العالم الثالث تتلقى 80٪ من الأنباء العالمية من لندن وباريس ونيويورك).[21]

استطاعت هذه الوكالات الصمود، ومجاراة التقنية الجديدة في مجال الاتصال الفضائي عبر الأقمار الاصطناعية، وعدلت من أساليبها، وإنتاجها، فتمكنت من الاستمرار في سيطرتها على حركة المعلومات في العالم، على الرغم من ظهور وكالات أنباء تلفزيونية. تهتم بالخبر المصور في ظل التقنية الجديدة.

ولا تقف مظاهر التدفق الإعلامي الغربي على حجم هذا التدفق فحسب، بل على نوعه أيضاً، ذلك أن الكثير من الأحداث الإيجابية التي تقع في العالم العربي يشوبها التشويه والتحريف، بل وغض الطرف عنها أحياناً، بينما هناك تركيز وتفخيم للأحداث السلبية كالكوارث والأزمات والحوادث.

خاتمة

إن حق حرية المعلومات المفهوم بشكل عام على أنه الحق بالحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الجهات العامة، يتم الاعتراف به الآن بشكل واسع النطاق على أنه حق إنساني أساسي، كما أن هناك توجه عالمي كبير نحو الاعتراف القانوني بهذا الحق، فالدول التي تتوق في مختلف أرجاء العالم إلى الديمقراطية إما قد تبنت قوانين حرية المعلومات أو هي في خضم عملية الإعداد

لذلك. ويمثل هذا الأمر تغيرا ضخما منذ عشر سنوات مضت عندما تم تبني أقل من نصف قوانين حرية المعلومات المعمول بها حالياً.

هناك عدد من الأسباب الوجيهة لتزايد قبول حرية المعلومات كحق من حقوق الإنسان، والمدهش بالإضافة إلى ذلك أن مثل هذا التعزيز الهام للديمقراطية قد استغرق وقتاً طويلاً ليحظى باعتراف واسع النطاق على أنه حق؛ فالجهات العامة لا تحتفظ بالمعلومات لنفسها بل تقوم بدور المشرف على الصالح العام، وفي مثل هذه الحالة ينبغي أن تكون هذه المعلومات متاحة لأفراد الجمهور في ظل عدم وجود مصلحة عامة هامة سرية. وفي هذا الصدد تعكس قوانين حرية المعلومات الافتراض الأساسي بأنه يتعين على الحكومة خدمة الناس.

كما أن إيراد أبعاد العولمة على وجه التفصيل والخاصة بتأثيراتها على حرية تدفق المعلومات وتداولها على النطاق العالمي، أو تناول تأثيرات التدفق الإعلامي على الدول النامية على وجه الحصر، كوننا أشرنا إلى جانب مهم من ذلك، وهو جانب (عولمة المعلومات العالمية)، والتحكم في تدفقها وتداولها على النطاقين العالمي والإقليمي، مما يمكن أن يفتح باباً للنقاش ونافذةً للتداول العلمي، خاصةً وأن العالم يعيش صراعاً تترجمه المصطلحات الإعلامية التي يتم تداولها عبر وسائل الاتصال الجماهيري والافتراضية، ومن ذلك: سياسة القطب الإعلامي الواحد وازدواجية المعايير، ومصطلحات أخرى تختلف الرؤى حول تفسيراتها ... والأمثلة كثيرة .

الهوامش:

[1] منصور زويد المطيري: العولمة في بعدها الثقافي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 58، صفر 1420هـ مايو 1999م، ص 33.

[2] أحمد عثمان التويجري: الدين والعولمة، المجلة العربية، العدد 273، شوال 1420هـ. فبراير 2000م، ص 38

[3] أحمد شلبي: العولمة، مجلة المنهل، العدد 557 ، المحرم 1420هـ. أبريل / مايو 1999م، ص 46.

[4] عبد العظيم حماد (مساعد رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية): الاتجاهات المضادة للعولمة، سلسلة كتاب المعرفة (7)، نحن والعولمة .. من يربي الآخر، روناء للإعلام المتخصص، الرياض، رجب 1420هـ . أكتوبر 1999م، دون صفحة

[5] جمال الدين عطية: العولمة، مجلة المسلم المعاصر، العدد 90، السنة الثالثة والعشرون، رجب / شعبان / رمضان 1419هـ. نوفمبر – ديسمبر 1999م ، ص 5 .

[6] سهيلة زين العابدين حماد: المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، مجلة المنهل. الإصدار السنوي الخاص، شوال / ذو القعدة 1420هـ. يناير / فبراير 2000م، ص 84. 89 .

[7] جمال الدين عطية:مرجع سابق، ص ص 6. 10

[8] عبد الرحمن يسري: نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 217، ربيع الآخر 1420هـ. يوليو 1999م ، ص 56 .

[9] أحمد ثابت: العولمة والخيارات المستقلة، مجلة المستقبل العربي، العدد 248، تشرين الأول/أكتوبر 1999م، ص 19.

[10] سنغ كفاجيت: عولمة المال ، ترجمة رياض حسن، دار الفارابي، لبنان، 2001 ص 20

[11] مصطفى محمد العبد الله الكفري: عولمة الاقتصاد والاقتصاديات، مجلة الفكر السياسي، العدد الرابع والخامس ،1998 – 1999، دمشق ،ص316

[12] محمد دو يدار: المنظمة العالمية للتجارة (الفلسفة القانونية والأبعاد القانونية)، دراسات إستراتيجية السنة الثانية، العدد الثاني ،2001 ص48

[13] نايف بلوز: حول العولمة ، مجلة النهج، العدد (18) ربيع 1999، ص222

[14] حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة،الكويت، العدد (257)، ص ص198-199

[15] محمد نجيب الصرايرة: التدفق الإخباري الدولي .. مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، المجلد السابع عشر، ربيع 1989م، ص 240.

[16] هدى العشاوي: جناية القنوات الفضائية على القراءة عند الأطفال، المجلة العربية، العدد 231، السنة العشرون، ربيع الآخر 1417هـ.أغسطس / سبتمبر 1996م، ص 58.

[17] راسم الجمال: مقدمة في وسائل الاتصال .. الأقمار الصناعية ووظائفها الاتصالية، الطبعة الأولى، مكتبة مصباح، جدة ، 1409هـ.1989م ، ص 173 .

[18] أحمد فؤاد باشا: التقدم العلمي في ظل العولمة والنموذج الإسلامي لتفاعل الحضارات، مجلة الموقف، العدد 141، يوليو 1999م.ربيع الأول 1420هـ، ص 43 .

[19] محمد نجيب الصرايرة: مرجع سابق، ص 246 .

[20] جيهان أحمد رشتي: الإعلام الدولي بالراديو والتلفزيون، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985م، ص 376

[21] عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة دار المعرفة 78، مطابع دار الرسالة، الكويت، رمضان 1404هـ / يونيو 1984م، ص 74.

Globalization and its effects on the free circulation of information media

D.SAIDANI Salami*

Abstract:

The era of globalization is the age of technology in general and the Age of Information and communication technology in particular, The enormous scientific and technological progress, which knows the world today is a tool used to limit the freedom of media information, and all types of exploitation in all areas of cultural, political, economic, military, public and social life.

Keywords: Globalization - the media - information - communication.

* Maître de conférence (b) – département de l'information – Université de Msila– Algérie.